خلال مشاركته "عن بعد" في اجتماع رؤساء المجالس التشريعية الخليجية

الغانم: أهمية السياسات المشتركة لدول «التعاون» لتنفيذ مبادرة الشرق الأوسط الأخضر

الغانم خلال مشاركته في اجتماع رؤساء المجالس التشريعية الخليجية

شارك رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في أعمال الاجتماع الخامس عشر لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك عبر "تقنية الاتصال المرئي".

وتم خلال الاجتماع اختيار موضوع "السياسات المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي لتنفيذ مبادرة الشرق الأوسط الأخضر في مواجهة تداعيات التغير المناخي" ليكون الموضوع الخليجي المشترك لعام 2022.

وأكد الغانم في مداخلة له خلال الاجتماع أهمية هذا الموضوع وعلاقته المباشرة بمبادرة ولي عهد المملكة العربية السعودية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود فيما يتعلق بمبادرة السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر.

وقال الغانم "سيكون هناك نوع من الانسجام بين مقترحنا وبين ما يحدث في المنطقة فيما يتعلق بهذا الملف"، مؤكدا أن هذه المبادرة البيئية مهمة جدا في هذا الوقت.

وأضاف الغانم "أتوجه بالشكر الجزيل لرئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين فوزية عبدالله زينل، على عطائها وحسن إدارتها طيلة فترة رئاستها تجمعنا البرلماني الخليجي، متمنيا لأخي رئيس مجلس الشورى السعودي الشيخ د. عبدالله بن محمد آل الشيخ، التوفيق والسداد خلال فترة رئاسته الحالية".

جانب من الاجتماع

الطريجي: آمل بأن تتكلل الجهود المبذولة في موضوع «العفو» بالنجاح

عبدالله الطريجي

أعرب النائب الدكتور عبدالله الطريجي عن أمله بأن تتكلل الجهود المبذولة في موضوع «العفو» بالنجاح.

وقال الطريجي «بعد النتائج الأولية للاجتماع الذي عُقد منذ أيام والذي كان أحد أطرافه شخصية سياسية صادقة النوايا وبعيداً عن المزايدات والتكسبات والتصريحات الاستفزازية في موضوع العفو.. نبارك هذه الجهود الصادقة ونتمنى أن تكلل بالنجاح وعودة إخواننا النواب السابقين إلى وطنهم معززين مكرمين».

ضمن فعاليات اليوم الثاني لمؤتمر "الإصلاح والبناء" بمجلس الأمة

المشاركون: المنظومة الصحية ركن مهم في جهود التطوير والتخطيط التنموي

النواب خلال مشاركتهم في مؤتمر الإصلاح والبناء

السابر: هناك أكثر من 300 قضية مهمة في الكويت تحتاج إلى تسليط الأضواء عليها لحلحلتها

هناك مقترح بتخصيص قانون للبرامج الطبية يعطي وزير الصحة مجالا لطلب المتخصصين

أتطلع لأن يخرج المؤتمر بنتائج يمكن عند ترجمتها على أرض الواقع تحسين المنظومة الصحية

حسن جوهر: الفخر والتقدير بما قدمه الأطباء من جهود شاقة خلال الفترة الأخيرة

نحن بحاجة إلى استمرار الجهود المتميزة للكادر الطبي لخدمة النماذج الصحية الجبارة

الكويت تحتاج إلى تنفيذ مبادرة إنشاء شركة كويتية مساهمة مختصة بالصناعات الدوائية

عبدالله المضف: ضرورة معالجة ملفات تتعلق بالجمارك وتأجير أملاك الدولة وتحرير الأراضي

الملا: أطالب بتسهيلات بنكية فيما يتعلق بالضمانات والتي تصل إلى أضعاف مضاعفة

ناقشت ورشة عمل ضمن فعاليات اليوم الثاني لمؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء والذي ينظمه عدد من النواب في مجلس الأمة قضية إصلاح المنظومة الصحية.

وقال النائب مهند السابر في كلمة له خلال الورشة إن هناك أكثر من ٣٠٠ قضية مهمة في دولة الكويت تحتاج إلى تسليط الأضواء عليها لحلحلتها، موضحا أن المنظومة الصحية ركن مهم في جهود التطوير وفي أي خطط تنموية.

وكشف السابر عن وجود مقترح مبدئي بشأن الوضع الصحي في الكويت بشأن تخصيص قانون للبرامج الطبية يعطي وزير الصحة مجالا لطلب المتخصصين وفقا لصلاحيات مسبقة ورقابة لاحقة وتمنحه صلاحيات تعالج البيروقراطية الموجودة، كما تنظم مسألة سقف الرواتب.

وشدد على أهمية دور المتخصصين في المنظومة الصحية باعتبارها أساس نجاح أي مؤسسة صحية في الكويت، معربا عن تفاؤله أن يخرج المؤتمر بنتائج يمكن عند ترجمتها على أرض الواقع تحسين المنظومة الصحية في البلاد.

من جهته أعرب النائب د. حسن جوهر عن الفخر والتقدير بما قدمه الأطباء من جهود شاقة خلال الفترة الأخيرة، مؤكدا الحاجة إلى استمرار الجهود المتميزة للكادر الطبي لخدمة النماذج الصحية الجبارة مثل مستشفى جابر ومستشفى الجهراء.

وتساءل جوهر عن أسباب تراجع ريادة الكويت في المجال الطبي، مؤكدا مسؤولية الإدارة في خلق بيئة مستدامة لتطوير الخدمات واستعادة الريادة خصوصا أن ميزانية الصحة البالغة 3 مليارات دينار تشير إلى عدم وجود مشكلة مالية لتحقيق ذلك.

وأوضح جوهر أنه فيما يتعلق بمسألة توفير الدواء، فالكويت تحتاج إلى تنفيذ مبادرة إنشاء شركة كويتية مساهمة مختصة بالصناعات الدوائية، مؤكدا من جهة أخرى أهمية موضوع التأمين الصحي وتوفيره للمواطنين وفقا لمعايير صحية عالمية.

يذكر إن مؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء يستمر لمدة 4 أيام تتضمن نقاشات مفتوحة وورش عمل وصياغة مقترحات وحلولا واقعية بمشاركة شخصيات عامة سياسية واقتصادية وذوي الاختصاص والخبرة وممثلي عن جمعيات النفع والاتحادات والنقابات والقوائم الطلابية.

على صعيد متصل ناقشت ورشة العمل الثالثة لمؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء والذي ينظمه عدد من النواب في مجلس الأمة قضية الإصلاح الاقتصادي، ضمن فعاليات اليوم الثاني للمؤتمر.

وأعرب النواب المشاركون عن دعمهم جمع كل المقترحات المقدمة في الشأن الاقتصادي في مشروع واحد يغطي جوانبه المتشعبة ويقدم فكرة متكاملة للإصلاح المنشود.

كما طالبوا بتوجيه جزء من استثمارات الدولة إلى المشتقات البترولية والبتروكيماويات وعدم الاكتفاء بتصدير النفط الخام.

وأعرب النائب عبدالله المضف خلال المناقشة عن دعمه كل المقترحات التي تحقق عائد الدولة، مؤكدا أهمية معالجة ملفات تتعلق بالجمارك وتأجير أملاك الدولة وتحرير الأراضي، بما يؤدي إلى خلق فرص وظيفية للشباب الكويتي

وأكد المضف أن زيادة الإيرادات غير النفطية مطلب ملح وهدف منشود للصالح العام، مشيرا في هذا الصدد إلى أهمية تشكيل لجنة برلمانية مختصة بالنفط وأنه سيجدد تقديم طلب تشكيلها في دور الانعقاد المقبل.

من جهته انتقد النائب مهند السابر عدم تفعيل مخططات المناطق الصناعية والزراعية والتجارية، موضحا أنها موجودة على الورق ولا يوجد لدينا قرار بهذا الشأن.

وقال السابر إن ملف قسائم أملاك الدولة يحتاج إلى إصلاح بوضع ضوابط للتأجير والبيع وتحويل القسيمة من شخص إلى آخر أو جهة إلى أخرى.

بدوره أوضح النائب د. حسن جوهر وجود العديد من المقترحات المتقاطعة لعلاج القضية الاقتصادية من بينها مقترح قدم في مجلس 2009 بخصوص المستودعات الجمركية، مؤكدا أهمية بلورة هذه المقترحات والخروج برؤية متكاملة تعالج كل الجوانب.

ولفت إلى تقديم النواب الستة منظمي المؤتمر اقتراحا مشابها بهذا الخصوص لتنظيم العديد من الأمور ومن ضمنها المدن الإسكانية الجديدة.

من جهته انتقد النائب د. حمد روح الدين بطء المعالجة الحكومية لملف الإصلاح الاقتصادي، وغياب المبادرات الحكومية في هذا الجانب، مشيرا إلى أن القضية تحتاج إلى تكامل حكومي وتعاون وزارات الدولة لمعالجتها.

واعتبر روح الدين أن التطبيق السيئ للموجود من الخطط عائق كبير أمام التقدم في هذا الملف، فضلا عن غياب الرقابة عن الأراضي المستغلة بطرق غير مشروعة، لافتا إلى تأثير أزمة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد والمشاريع التنموية كأحد المعوقات الطارئة.

وأكد النائب د. بدر الملا أهمية الصندوق الوطني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لافتا إلى حاجته إلى مزيد من الاهتمام وقيام الإدارة التنفيذية بدورها لتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الكويتي.

وأعرب عن دعمه دمج المقترحات المعالجة للقضية في اقتراح واحد لتوفير بيئة اقتصادية أفضل للمبادر، مطالبا بتسهيلات بنكية فيما يتعلق بالضمانات والتي تصل في بعض الأحيان إلى ١٠ أضعاف التمويل المطلوب ما يحد من دورة رأس المال.

وأشاد الملا بمبادرات الجمعية الاقتصادية وتبنيها مشاريع حتى يتم إنجازها على أرض الواقع، مؤكدا أهمية التشجيع الصناعي لتنمية تطلعات الشباب واستمراره وصولا إلى تملك الأراضي.

يذكر إن مؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء يستمر لمدة 4 أيام تتضمن نقاشات مفتوحة وورش عمل وصياغة مقترحات وحلولا واقعية بمشاركة شخصيات عامة سياسية واقتصادية وذوي الاختصاص والخبرة وممثلي عن جمعيات النفع والاتحادات والنقابات والقوائم الطلابية.

جانب من الحضور

متابعة

الملا يسأل وزيرة شؤون الاتصالات عن مدى خصوصية تطبيق «سهل»

بدر الملا

وجه النائب د.بدر الملا سؤالاً إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس.

ونص السؤال على ما يلي:

أعلن سمو رئيس الوزراء في لقائه مع القياديين أنه خلال أسبوع سينطلق تطبيق "سهل"، وحيث إنه بالفعل بدأ هذا التطبيق بالعمل، ونظرا لخطورة المعلومات التي يتضمنها هذا التطبيق، وحماية للحق في الخصوصية وحق الأفراد في حماية معلوماتهم وللتأكد من توافر سبل الحماية القانونية والفنية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – متى بدأ طرح فكرة تطبيق "سهل"؟ وما الإجراءات التي سبقت إطلاق هذا التطبيق؟ يرجى تزويدنا بالمستندات الدالة على ذلك.

2 – هل هناك دراسة فنية لتطبيق "سهل"؟ إذا كانت الإجابة النفي، فيرجى بيان أسباب ذلك، وفي حالة الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان ما إذا كانت الدراسة قد احتوت على مخاطر تسرب المعلومات والإجراءات الكفيلة بمنع تلك المخاطر؟ مع مراعاة تزويدي بنسخة من تلك الدراسة في حال وجودها وبيان الجهة التي قامت بتلك الدراسة؟

3 – من الجهة التي برمجت تطبيق "سهل"؟

4 – ما سبب إسناد العمل بهذا التطبيق لهيئة المعلومات المدنية في ظل وجود الجهاز المركزي للمعلومات؟

5– هل لدى هيئة المعلومات المدنية الكوادر الفنية لاكتشاف أي حالات اختراق أو منع لأي تسريب للمعلومات؟ يرجى تزويدي بأسماء القائمين على هذه الأعمال في هيئة المعلومات المدنية وخبراتهم وسيرهم الذاتية.

6 – ما مدى صحة أن إدارة أو تشغيل أو صيانة الأجهزة المتعلقة بتطبيق "سهل" أسندت لشركة خاصة؟ في حالة الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان اسم الشركة التي أسندت لها تلك الأعمال أو أحد هذه الأعمال وتزويدي نسخة من العقد المبرم مع هذه الشركة.

7 – في حال ما إذا كان إبرام العقد قد أبرم مع شركة، ما الضمانات القانونية في عدم اختراق أي من العاملين في تلك الشركة لمعلومات الأفراد أو استغلال اطلاعهم على تلك المعلومات؟ وهل تضمن العقد حظرا على الشركة بالاستعانة بشركة أخرى أو بعاملين ليسوا من ضمن عاملي الشركة؟

8 – ما الجوانب الفنية لضبط أي اختراق او إطلاع غير قانوني على معلومات الأفراد؟

9 – هل تمت الاستعانة بشركات متخصصة لتقييم مستوى الحماية في التطبيق؟ في حالة كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدنا بما يثبت ذلك وفي حالة كانت الإجابة النفي، فيرجى بيان أسباب ذلك؟

10 – ما البنود القانونية التي تضمن عدم قيام أي من عاملي تلك الشركة من اختراق أو الدخول غير المصرح أو غير المبرر على معلومات الأفراد؟

11 – ما مستويات الحماية الفنية من اختراق التطبيق؟

12 – ما مستويات الحماية الفنية من منع الدخول غير المبرر من المطلعين على معلومات الأفراد؟

13 – مامدى إمكانية نسخ محتويات التطبيق من الناحية الفنية أو إمكانية استخراج محررات من التطبيق؟ وما وسائل الحماية الفنية من تلك الأعمال؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك من مستندات.

14 – هل قدم مقدم الخدمة ضمانا أو ما يثبت أن العاملين لديه تدربوا على حماية الخصوصية للمعلومات الموجودة في التطبيق؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك.

15 – هل تضمن العقد حظرا على الشركة التي تعمل على تشغيل أو إدارة أو صيانة التطبيق من بيع كل أو جزء من ملكيتها من دون أخذ موافقة كتابية من الجهة الحكومية القائمة بمتابعة العمل على هذا التطبيق؟ في حال كانت الإجابة الإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك وفي حال كانت الإجابة النفي، يرجى بيان أسباب ذلك.

16 – هل القائمين على إدارة أو تشغيل أو صيانة هذا التطبيق سواء من أشخاص اعتبارية أو طبيعية وسواء كانوا من القطاع العام أو الخاص مرخص لهم من الهيئة العامة للاتصالات عملا بالقرار رقم 42/2021؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك وفي حالة الإجابة بالنفي، يرجى بيان أسباب ذلك.

17 – هل قام مقدم الخدمة بنشر سياسة الخصوصية على موقعه في الانترنت؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك وفي حالة الإجابة بالنفي، يرجى بيان أسباب ذلك.

18 – هل أبرم أي اتفاق أو بروتوكول مع الهيئة العامة للاتصالات تتضمن تدابير الفحص وتفتيش التدابير الأمنية المعمول بها للحفاظ على المعلومات الشخصية للأفراد؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك وفي حالة الإجابة بالنفي، يرجى بيان أسباب ذلك.

19 – هل تم اتباع آلية معالجة وتشفير البيانات الشخصية من قبل مزود الخدمة طبقا للمعايير المنصوص عليها لدى الهيئة العامة للاتصالات؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك وفي حالة الإجابة بالنفي، يرجى بيان أسباب ذلك.

20 – هل تم اختبار وتقييم فعالية التدابير التقنية والتنظيمية لضمان أمان معالجة البيانات لضمان أمن معالجة البيانات المتعلقة بالأفراد؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك وفي حالة الإجابة بالنفي، برجى بيان أسباب ذلك.

21 – هل هناك نظم داخلية للإدارة الفعالة للبيانات الشخصية؟ وهل هناك نظم للإبلاغ عن أي تجاوز للإجراءات بما يكفل الحماية للبيانات الشخصية؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك وفي حالة الإجابة بالنفي، برجى بيان أسباب ذلك.